

## تأنيث الفعل وتذكيره بين القاعدة النحوية والبلاغية

د. صلاح سعد المليطي أ. فوزية محمد شلوف  
كلية التربية بجنزور — جامعة طرابلس

### المقدمة:

**ظاهرة التذكير والتأنيث** من الظواهر المهمة في نظام اللغة العربية، ولها ارتباط وثيق بالدلالة، شغلت حيزاً واسعاً من عناية علمائنا الأوائل، واهتموا بدراساتها<sup>(1)</sup> تدل مقارنة اللغات السامية على أن الساميين القدامى كانوا يفرقون بين المذكر والمؤنث في اللغة، وقد فطن إلى ذلك اللغويون العرب أنفسهم: «قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليق على المقرب كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر»<sup>(2)</sup>

وتوسع علماءنا في التأليف حول المذكر والمؤنث حتى وضعوا مؤلفات تحمل اسم (المذكر والمؤنث)<sup>(3)</sup>، يقول ابن الأنباري: "إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث؛ لأن من ذكر مؤنثاً أو أنث مذكراً، كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً، أو خفض منصوباً، أو نصب مخفوضاً" <sup>(4)</sup>، وأجمع النحاة أن التذكير أصل والتأنيث فرع، وفي ذلك يقول سيبويه: «إن الأشياء كلها أصلها التذكير، والشيء يذكر والتذكير أول، وهو أشد تمكينا، كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف» <sup>(5)</sup>، لذا جعل للفرع علامة تميزه.

يرى النحاة أن الفعل لا يؤنث، وإنما يؤتى بالتاء للدلالة على تأنيث فاعله وفي ذلك يقول ابن جني: «وإنما دخل علم التأنيث في نحو (قامت هند)، و(انطلقت جمل) لتأنيث فاعله، ولو كان تأنيث الفعل لشيء يرجع إليه هو لا إلى فاعله لجاز (قامت زيد) و(انطلقت جعفر)» <sup>(6)</sup>

تفيد تاء التأنيث معنى المبالغة، وقد أشار العلماء الأوائل إلى هذه الدلالة في دراساتهم اللغوية والنحوية، فقال المبرد: «وتقول العرب للرجل: راوية ونسابة، فتزيد الهاء للمبالغة، وكذلك علامة، وقد تلزم الهاء في الاسم فتقع للمذكر والمؤنث على لفظ واحد نحو: ربة ويفعة وصرورة، وهذا كثير لا تُنزع الهاء منه، فأما راوية وعلامة ونسابة، فحذف الهاء جانزاً فيه، ولا يبلغ في المبالغة ما تبلغه الهاء» <sup>(7)</sup>.

يقول ابن جني: « إنَّ هذه التاء لم تُلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أنَّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والمبالغة، سواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً، أم مؤنثاً » (8). ومن النحاة من يرى أن الفعل يكون مذكراً أو مؤنثاً حسب مصدره إن كان مصدره مذكراً كان الفعل مذكراً، وإن كان مصدره مؤنثاً كان الفعل مؤنثاً (9). الزجاج نص على أن الفعل مذكر إذ قال: « فأما الأفعال فمذكورة كلها، وإنما تلحقها علامة التأنيث دلالة على تأنيث الفاعل » (10).

ولا يشترط العرب في إدخال التاء لتحقيق المبالغة أن تكون للمدح، بل هي تدخل في المذكر للمدح والذم معاً، إذا بولغ في الوصف (11).

من دلالة تاء التأنيث على المبالغة في قوله تعالى: ( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ... ) (سبأ: 28) ، ومعناه : أرسلناك إلى الخلق كافة بأجمعهم ثم ذكر بصيغة التضعيف، قيل إن معناه: « إلا مانعاً لهم وكافاً لهم من الشرك، دخلت الهاء للمبالغة ... » (12).

و(كافّة) معناها أنّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - جاء مانعاً للناس من السّير في طريق الضلال بالإنذار والإبلاغ، وأنّه يكفيهم عمّا هم فيه من الكفر والعصيان، والهاء للمبالغة (13).

وفي قوله- تعالى-: ( بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ) (القيامة: 14) « أي : شاهدٌ على نفسه بما تقوم به الحجة، والهاء في (بصيرة) مثل الهاء في (علامة) للمبالغة » (14) فقد أفادت هاء التأنيث الدلالة على أنّ الإنسان هو أصدق شاهد وأقوى دليل على نفسه، فلا تُفیده الأعداء والمسوّغات؛ ولأنّ شهادته على أفعاله من خيرٍ وشرٍّ بغير إرادة منه، بل يُنطِّفه الحقّ المقتردر علام الغيوب، حتى يصير كالحجة الناطقة والعين المُبصرة، وفي ذلك يقول الأخفش: « فجعله هو البصيرة، كما تقول للرجل: أنت حجة على نفسك » (15).

وقد قال بدلالة الهاء على المبالغة في هذه الألفاظ مُعظم المفسرين (16) ، وصرّح بها أبو هلال العسكري حين فرّق بين علام وعلامة، فقال: « ... إنّ الصفة بعلام صيغة مبالغة، وكذلك كلّ ما كان على (فَعَال) ، وعلامة وإن كان للمبالغة، فإنّ معناه ومعنى دخول الهاء فيه أنّه يقوم مقام جماعة علماء، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه » (17).

هذه التاء، إذا دخلت على الوصف بقصد المبالغة حوّلت إلى اسم في نحو الذبيحة والنطيحة ، فهي أسماء دالة على مُسمّيات خاصة، ومثل ذلك أسماء يوم القيامة، مثل

القارعة، والطامة، والصاخة، فهي أسماء خاصة بهذا اليوم، وهي تفيد مع المبالغة العموم والشمول<sup>(18)</sup>، يقول ابن الانباري: « وفي التاء الدلالة على تقريب الأسماء المعجمة، نحو كيلجة وكيالجة (وهو مقدار معروف من الكيل)، والتعويض عن فاء الكلمة، أو عينها نحو عدة وسنة، والعوض عن مادة تفعيل نحو تزكية وتنمية، والدلالة على النسب نحو أزر في وأزارفة »<sup>(19)</sup>

كما تفيد تاء التأنيث دلالة التكثر تأتي صيغة مفعلة للدلالة على كثرة سبب الفعل قال تعالى: ( وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ) (الإسراء: 59) معناها مُبْصِرَةٌ تُبْصِرُ النَّاسَ بما فيها من العبر والهدي من الضلالة والشقاء من السعادة، ويجوز أن يكون إنها ذات إبصار، حكى الزجاج: مُبْصِرَةٌ بمعنى مُبَيِّنَةٌ، وبالكسر معناه تُبَيِّنُ لَهُمْ، قال الفراء: مَبْصِرَةٌ مثل: مَجْبِنَةٌ وَمَبْخَلَةٌ، وكلّ (مَفْعَلَةٌ) وضعته موضع (فَاعِلٍ) أَغْنَتْ عن الجمع والتأنيث، ولم تتحقق دلالة الكثرة إلا باقتران الصيغة بتاء التأنيث تقول العرب: هذا عشبٌ مَلْبِنَةٌ مَسْمَنَةٌ، والولدُ مَجْبِنَةٌ مَبْخَلَةٌ، وإن كان من الواو والياء فأظهرهما، تقول: سرابٌ مَبُولَةٌ، وكلام مَهْيِنَةٌ للرجال، قال عنتره:

وَالْكَفْرُ مَحْبَبَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ (20) ... (21)

ولتكثر المُسَمَّى : إذ تدلّ على كثرة المُسَمَّى أو اللفظ المصوغ بوزنها، فقولهم : العُشْبُ مَلْبِنَةٌ مَسْمَنَةٌ، معناه أنّ العُشْبَ سبب لكثرة اللَّبْنِ والسَّمْنَةِ، وقولهم: الولدُ مَجْبِنَةٌ مَبْخَلَةٌ وقيل مَحْرَنَةٌ معناه: أنه سبب لكثرة الجبن، إذ يخاف الأهل على أنفسهم وعلى أولادهم فيجبنون عن الخروج إلى الحروب، وهم سبب لكثرة البُخْلِ، إذ يقتصد الأبوان ليوفرا لأولادهما متطلبات المعيشة، وكذلك هم سبب لكثرة الحُزْنِ، المترتب على ما يصيبهم من مرضٍ أو موتٍ أو مصائب<sup>(22)</sup>.

ولتكثر المكان : وقد أشار إليها علماء العربية، وهي من اسم المكان بزنة (مَفْعَلٍ)، نحو مَلْعَبٌ وَمَكْتَبٌ وَمَخْبَأٌ وَمَلْجَأٌ: فإذا اقترنت به تاء التأنيث دلّت على كثرة وجود ذلك الشيء في المكان، نحو: مَأْسَدَةٌ وَمَسْبَعَةٌ وَمَذَابِجٌ؛ أي كثيرة الأسود والسباع والذئاب<sup>(23)</sup>. دلالتها على تمييز الواحد من الجنس لأن أسلوب العرب في التفرقة بين مفردات اسم الجنس وجمعه، إذ يؤنثون المفرد ليفرقوه عن جمعه، نحو: بَقْرٌ وَبَقْرَةٌ، وَتَمْرٌ وَتَمْرَةٌ وَنَخْلٌ وَنَخْلَةٌ<sup>(24)</sup>، وهذه أسماء جنس جمعي تصلح للمفرد والجمع، ولأمن اللبس لجأوا إلى تأنيث المفرد<sup>(25)</sup>.

يؤنث الفعل مع الفاعل إذا كان فاعله مؤنث حقيقي غير مفصول عن الفعل بفواصل<sup>(26)</sup>، مثل قوله تعالى ( قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ) (آل عمران 35)

ومما تجب معه التاء مطلقا ما ذهب إليه المبرد وابن يعيش وهو المؤنث المسمى باسم المذكر، كما رأت تسمى بزيد فتقول: (قامت زيد)، ولا يجوز حذف التاء لئلا يلتبس بالمذكر؛ لأنه لا دليل في (زيد) على التأنيث، فليست فيه علامة ولا هو غالب في المؤنث نحو: زينب وسعاد (27).

يذكر النحاة أن تاء التأنيث تلزم الفعل في موضعين أحدهما: أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، سواء كان المؤنث حقيقيا أم مجازيا، نحو هند قامت، والشمس طلعت، وهند تقوم، والشمس تطلع، ولا تقول قام ولا طلع فإن كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء، نحو هند ما قام إلا هي. والآخر أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث غير مفصول عن الفعل، نحو قامت هند، فإن فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بالإلا لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فتقول: ما قام إلا هند، ولا يجوز ما قامت إلا هند، وقد جاء في الشعر (28)

مذهب سيبويه والبصريين تجب التاء إن كان الفاعل جمع مؤنث سالم، وذلك لسلامة مفردة (29)، وذكر أبو حيان أن البصريين اشترطوا أن يكون جمع المؤنث السالم للعاقل (30)

مذهب الكوفيين جواز ترك التاء نقول: (جاءت الزينبات) و(جاء الزينبات) (31) وسبب جواز الوجهين أن هذا الجمع صار مجازا؛ لأن حقيقة الجمع هي في لفظه المفرد، فلما جمع ذهب هذه الحقيقة بتأول الجمع والجماعة (32)

وقد احتج المجيزون بقوله - تعالى-: (إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ) (المتحنة 10)، ورد بثلاثة أوجه، الأول: الفصل بالمفعول به (الكاف) (33). والثاني: أنه روعي الأصل في الكلام وهو حذف اسم جمع، إذ التقدير إذا جاءك النساء المؤمنات، والأخير: أن (ال) في المؤمنات هي اسم موصول بمعنى اللاتي، وهو اسم جمع. وهو قول الكوفيين والفارسي (34).

يجوز في حالات وقوع الفعل بصيغة التذكير مع كون فاعله مؤنثا، وذلك إذا فصل بينهما فاصل، سواء أكان الفاعل مؤنثا حقيقيا أم مجازيا (35)، ولا يؤثر ذلك على معنى الجملة يقول سيبويه: «كلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: (حضر القاضي امرأة)؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل» (36)

أو تقصد باللفظ المؤنث معنى المذكر فتذكر الفعل له، وقد تقصد باللفظ المذكر معنى المؤنث فتستعمله استعمال المؤنث حملا على المعنى، ذكر ابن جني: «فمن تذكير المؤنث قوله: **فَلَا مُرْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبَقَلٍ إِبْقَالَهَا**

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان....وتذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنه رد فرع إلى أصل وأنشدوا :

أَتَهَجَّرُ بَيْنًا بِالْحِجَازِ تَلَفَعْتُ      بِهِ الْخَوْفُ وَالْأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

ذهب بالخوف إلى المخافة» (37)

والحمل على المعنى مدار كثير من أحوال التذكير والتأنيث في القرآن الكريم، وقد يكون لغرض آخر كتنزيل المذكر منزلة المؤنث وبالعكس أو لغير ذلك من الأغراض (38).  
ومن تأنيث المذكر ما نقله ابن جني إذ قال : « وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول :فلان لغوب جاءتة كتابي فاحتقرها فقلت له أتقول جاءتة كتابي فقال: نعم أليس بصحيفة» (39)

حكى سيوبه عن بعض العرب ترك التاء في سعة الكلام، وهو قولهم : « قال بعض العرب : قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل» (40)

أما بالنسبة لجمع الذكور فحكم الفعل فيه كحكمه مع واحده فتقول: حضر المحمدون، ولا تقول حضرت المحمدون، قال ابن جني: « وتذكير المؤنث واسع جدا لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب» (41).  
المبرد منع حذف التاء مطلقا إلا في ضرورة الشعر وجوازه حسن (42)؛ لأنه قد يشترك الذكور والإناث في التسمية، ومنه قول الشاعر:

تجاوزتُ هَذَا رَغْبَةً عَن قِتَالِهِ      إِلَى مَالِكٍ أَعَشُوْا إِلَى صَوْءِ نَارِهِ (43)

ف (هند) اسم لرجل. وقد ذهب إلى هذا المذهب الأعم الشنتمري (44)

وذهب ابن السراج إلى جواز حذف التاء في ضرورة الشعر وهو قبيح (45)، وأجازه الزمخشري في ضرورة الشعر أيضا (46)، وذهب الشلوبين وابن عقيل إلى أن ذلك قليل جدا (47)، وابن هشام إلى أنه شاذ لا يقاس عليه (48)، ذكر ابن مالك الوجهين دون أن يفضل أحدهما على الآخر (49)، ابن يعيش ذهب إلى أن تأنيث المذكر أقبح ضرورة (50)، ولقد جاء في القرآن الكريم من الأساليب ما انعدمت المطابقة فيها بين الفعل وفاعله تذكيرا وتأنيثا وليس فيه أي صلة لطول الكلام، وإنما كان المعول فيه على دلالة المعنى، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ( وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ) (يوسف 30) وقوله أيضا: ( قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ) (الحجرات 14) ففي الحين الذي كان الفاعل مؤنثا في الآية الأولى أسند إلى فعل بصيغة التذكير، وفي الحين الذي كان الفاعل مذكرا في الآية الأخرى أسند إلى فعل بصيغة التأنيث، وهذا قد يدل على أن عدد النسوة كان قليلا (51)، ومما يعزز ذلك هو

تقيدهن بالوصف بكونهن ( في المدينة ) فحسب. أما الأعراب، فتأنيث الفعل معهم دليل على أن القول قد صدر عنهم جميعا؛ لما يدل عليه التأنيث من الكثرة، ولذا لم يقيدوا بأية حال .

يرى الاخفش أن تأنيث الجمع ليس بحقيقي ولذلك أجاز أن تلحق به علامة التأنيث أو حذفها فقال: « فأما فعل الجميع فقد يذكر أو يؤنث لأن تأنيث الجمع ليس بتأنيث للفصل، ألا ترى أنك تؤنث جماعة المذكر فتقول: (هي الرجال)، أو (هي القوم) وتسمي رجلا (بغال) متصرفه؛ لأن هذا تأنيث مثل التذكير وليس بفصل ولو سميتُه عناق لم تصرفه؛ لأن هذا تأنيث لا يكون للمذكر وهو فصل بين المذكر والمؤنث ،تقول: (ذهب النساء)، و(ذهبت النساء)، و(ذهب رجال وذهبت الرجال)، قال تعالى: ( كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ) (الشعراء105) (52).

ومن الملاحظ أن تذكير الفاعل المؤنث له أكثر من سبب. فإذا قصد باللفظ المؤنث معنى المذكر جاز تذكيره، وهو ما يُعرف بالحمل على المعنى. ففي قوله تعالى: ( فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ) (البقرة 275)، السبب في جواز ترك التاء هنا أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه (53)؛ لأن الموعظة بمعنى الوعظ، والوعظ مذكر فهما سواء (54)، وذهب النحاة إلى أن إثبات التاء أحسن (55) إلا المبرد فإنه جعل ترك التاء هنا جيدا، حيث يجوز إثبات التاء وتركها إن كان الفاعل مؤنثا مجازي التأنيث (56)، ولو لم يفصل بين الفعل والفاعل فافصل نحو (طلعت الشمس وطلع الشمس) .

في قوله - تعالى- : ( كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ ) (ص 12)، قال النحاس أنث (قوم) على معنى الجماعة، ولو جاء مذكرا لجاز على معنى الجميع (57). وقد جاء في قوله تعالى عن الضلالة: ( فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ) (30 الأعراف) أصحاب البلاغة يرون أنه في كل مرة يذكر فيها الضلالة بالتذكير تكون الضلالة بمعنى العذاب؛ لأن الكلام في الآخرة ( كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ) (29 الأعراف) وليس في الآخرة ضلالة بمعناها؛ لأن الأمور كلها تنكشف في الآخرة وعندما تكون الضلالة بالتأنيث يكون الكلام في الدنيا فلما كانت الضلالة بمعناها هي يؤنث الفعل. وقوله تعالى: ( فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ ) (36 النحل). (58)

ومن الصور التي جاء فيها الفعل مذكرا مع الفاعل المؤنث لغرض بلاغي في قوله تعالى: ( قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ ) (الأنعام 11)، وفي قوله: ( فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُندَرِينَ ) (يونس73) وقوله: ( وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَانظُرْ

كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ) (الأعراف84)، المقصود بالعاقبة هنا محل العذاب ف جاء الفعل مذكراً. وعندما تأتي بالتذكير تكون بمعنى العذاب. وعندما تأتي بالتأنيث لا تكون إلا بمعنى الجنة، كما في قوله تعالى: (وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ) (الفصل37) (59)

ومن الصور التي جاء فيها الفعل مؤنثاً والفاعل مؤنثاً والقاعدة عند أصحاب النحو أن الفاعل مؤنث مجازي لم يفصل عن فعله بفاصل في قوله تعالى: (فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ) (البقرة209)، وقوله تعالى: (فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ) (البقرة213)، والتعليل البلاغي أن (البَيِّنَات) إذا كانت الآيات تدلّ على النبوءات فأينما وقعت بهذا المعنى يأتي الفعل مؤنثاً بمعنى العلامات الدالة على المعجزات أنت الفعل وإذا كانت بمعنى الأمر والنهي وحدّ الله والدين ذكّر الفعل(60)

وفي قوله تعالى: (كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقًّا وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) (آل عمران 86) و ( وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (آل عمران105)

أما « جاءهم البيّنات » (جاء) بالتذكير: فالبيّنات هنا تأتي بمعنى الأمر والنهي وحيثما وردت كلمة البيّنات بهذا المعنى من الأمر والنهي يُذكر الفعل (61)

ومن الحالات الأخرى التي يجوز فيها الفعل أن يقع بين التذكير والتأنيث، هي كون فاعله جمع تكسير،(62) من النحاة من وضع قاعدة عامة في ذلك تنص على أن تذكير الفعل يدل على القلة، بخلاف تأنيثه، فإنه يدل على الكثرة (63) وهذه القاعدة إنما تمنح اللغة دقة في المعنى، وتنفي في الوقت نفسه أن يكون هذا الجواز مفضيا إلى الاستعمال من دون تخصيص وتبيين .

ما جاء في القرآن الكريم من الأساليب ما انعدمت المطابقة فيها بين الفعل وفاعله تذكيرا وتأنيثا، أو ورودها على أصلهما متطابقين من دون تغيير، فليس الأمر فيها لمجرد كون الفاعل جمع تكسير، أو أنها من قبيل الحمل على الجواز فحسب، بل إن ذلك لمراعاة الدقة في المعنى، وللدلالة على انسجام لغة القرآن مع المعاني والبيان المراد، بعض النحاة يرى أن التذكير مراعاة للفظ والتأنيث مراعاة للمعنى (64).

في قوله تعالى: ( فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ) (ص73)، وفي قوله تعالى: ( فَتَادَتُهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ .. ) (سورة آل عمران39) التذكير مرة والتأنيث مرة مع الملائكة في القرآن الكريم، يقول د فاضل السامرائي: في القرآن الكريم كله كل فعل أمر يصدر إلى الملائكة يكون بالتذكير (اسجدوا، أنبنوني) كل فعل يقع بعد ذكر الملائكة

يأتي بالتذكير أيضاً، كما في قوله تعالى: [ **وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِّنْ كُلِّ بَابٍ** ] (وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ)، (الْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ) كل وصف إسمي للملائكة يأتي بالتذكير (الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ)، (الْمَلَائِكَةُ بِأَسْطُورًا أَيْدِيَهُمْ) (مسومين، مردفين، منزلين)، كل فعل عبادة يأتي بالتذكير (فسجد الملائكة كلهم أجمعين) (لا يعصون الله ما أمرهم)؛ لأن المذكر في العبادة أكمل من عبادة الأنثى ولذلك جاء الرسل كلهم رجالاً. ولم تأت بشرى بصيغة التذكير أبداً في القرآن الكريم فكل بشارة في القرآن الكريم تأتي بصيغة التأنيث كما في قوله تعالى (فنادته الملائكة) و(قالت الملائكة) (65).

ومما يجوز معه دخول التاء وتركها الاسم المذكر المحمول على معنى اسم مؤنث (تأنيث المذكر)، وكذلك الاسم المؤنث المحمول على معنى اسم مذكر (تذكير المؤنث) وهو أكثر من الأول قال ابن جني: « وتذكير المؤنث واسع جداً لأنه رُد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والاغراب،... إذا جاز تأنيث المذكر على ضرب من ضروب التأويل، كان تذكير المؤنث لما في ذلك من رُد الفرع إلى الأصل أجدر ». (66) في قوله تعالى: [ **يَلْتَقِطُهَا بَعْضُ السَّيَّارَةِ** ] (يوسف<sup>10</sup>)، يجوز إثبات التاء وتركها، وهو ما اكتسب التذكير بالإضافة إلى المذكر وما اكتسب التأنيث بالإضافة إلى المؤنث، واشترط النحاة أن يكون المضاف بعض المضاف إليه وأن يصح الاستغناء بالمضاف إليه أن حذف المضاف دون أن يؤثر الحذف في المعنى قال سيبويه: « وربما قالوا في كلامهم ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعض لأنه إضافة إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه؛ لأنه لو قال ذهبت عبد أمك لم يحسن » (67)، قال الفراء: « ألا ترى أنه لو قال تلتقطه السيارة لجاز وكفى من (بعض)، ولا يجوز أن يقول قد ضربتني غلام جاريتك؛ لأنه لو الغيت الغلام لم تدل الجارية على معناه » (68) ومن شواهد سيبويه في تأنيث المذكر قول الشاعر:

**وَتُشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ** (69)

كما يقع الاختلاف بين التذكير والتأنيث في موضع المبتدأ والخبر، إذ قد يقع المبتدأ مؤنثاً، ويخبر عنه بخبر مذكر، وكذلك العكس، ولا يكون ذلك إلا لغرض بلاغي المقصود منه المعنى، كما في قوله تعالى: ( **السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ** ) (المزمل 18) ف (السماء) مبتدأ وهي بصيغة التأنيث و (منفطر) خبرها ولكن جاء بصيغة التذكير، وقد ورد التطابق في قوله تعالى: ( **إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ** ) (الانفطار 1) وهذا ما دعا النحاة إلى توجيه المعنى في الآية الأولى لخروجها عن مقتضى الظاهر، فقد زعم الخليل رحمه الله « أن



( السماء منفطر به ) كقولك : ( معضل ) للقطاة وكقولك : ( مرضع ) للتي بها إرضاع، وأما ( المنفطرة )، فيجيء على العمل، كقولك : ( منشفة )، وكقولك : ( مرضعة للتي ترضع ) « (70).

وقد ذكر الزجاج وجها آخر، وهو أن التذكير من قبيل الحمل على المعنى من حيث إن معنى السماء هو ( السقف ) (71) قال الله: ( وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا ) (الأنبياء:32)، قال ابن يعيش: « اعلم أنهم قالوا : امرأة طالق وحائض وطامت وقاعد للأيسة من الحيض وعاصف في وصف الريح من قوله:(جاءتها عاصف) فلم يأتوا فيه بالتاء وإن كان وصفا للمؤنث، وذلك لأنه لم يجر على الفعل وإنما يلزم الفرق ما كان جاريا على الفعل؛ لأن الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقيا كان أو غير حقيقي نحو: هند ذهبت وموعظة جاءت، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان كذلك في الفعل، وإذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة المنسوب، فحائض بمعنى حائضي؛ أي ذات حيض على حد قولهم رجل دارع؛ أي درعي بمعنى صاحب درع، ألا ترى أنك لا تقول درع فتجريه على فعل إنما قولك دارع أي ذو درع وطالق أي ذات طلاق؛ أي أن الطلاق ثابت فيها ومثله قولهم مرضع؛ أي ذات رضاع ومنه قوله: (إذا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (المزمل:18)؛ أي ذات انفطار» (72) وقاله سيبويه في باب (هذا ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث) (73)

وقد ينعدم التطابق بين ما كان أصلهما مبتدأ وخبراً، كـ ( اسم إن وخبرها )، نحو ما جاء في قوله تعالى: ( إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ) (الأعراف:56) فالأصل أن يقع خبر إن ( قريب ) مؤنثا تطابقا مع اسمها ( رحمة الله ) وذلك للزوم التطابق بين المبتدأ وخبره، أو ما كان أصلهما كذلك فهذا الاختلاف من قبيل الحمل على المعنى والتأويل؛ لأن الرحمة والغفران والنعمة والإنعام بمعنى واحد، فقوله: ( إن رحمت الله قريب من المحسنين ) بمعنى إنعام الله قريب وثواب الله قريب، فأجرى حكم اللفظين على الآخر (74)؛ حملا على المعنى، و تأويله هو « أن رحمة الله ذات مكان قريب من المحسنين كما قالوا : (حائض ولابن وتامر)، أي ذات حيض ولبن وتمر » (75)، أو أن المضاف اكتسب التذكير من المضاف إليه، وهو لفظ الجلالة (76).

ونقل الكلام من الحقيقة إلى المجاز، وذلك بإعطاء ( الرحمة ) ظرف مكان ؛ مبالغة في وصفها، وفي ذلك من البيان ما لا يخفى، وإشارة إلى أن الله هو القريب من المحسنين أيضا، وليست رحمته فحسب، وفي ذلك تأكيد عظم شأن المحسنين وفخامة أمرهم. أن

تأنيث ( الرحمة ) ليس بحقيقي، وما كان كذلك فإنه يجوز فيه التذكير والتأنيث عند أهل اللغة، أو أن ( الرحمة ) مصدر، ومن حق المصادر التذكير (77) .

قال ابن السكيت : « تقول العرب: هو قريب مني، وهما قريب مني، وهم قريب مني ، وهي قريب مني؛ لأنه في تأويل هو في مكان قريب مني . وقد يجوز أيضا قريبة مني وبعيدة مني؛ تنبيهها على معنى، قربت وبعدت بنفسها » (78) . الاختلاف بين المبتدأ وخبره في التذكير والتأنيث هو التوسع في المعنى

كذلك تعد ( الصفة والموصوف ) من المواضع التي لزم التطابق فيها لتلازمها في الكلام ، فإذا ما وقع اختلاف بينهما تذكيرا وتأنيثا فإنما هو من قبيل النيابة؛ لتأدية غرض في المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ( جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ) (يونس 22) فـ (الريح) مؤنثة، ولكن وصفها جاء مذكرا، جاء التطابق في قوله تعالى: ( وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ عَاصِفَةٌ ) (الأنبياء 81) ولعل الفرق بينهما يتمثل في أن التذكير تعبير عن القوة والشدة، وأن التأنيث مظنة الضعف، وإذا ما علمنا أن الآية الأولى جاءت واصفة عذاب المشركين، أدركنا أن المبالغة في وصف ذلك العذاب هي المقصودة من هذا التذكير، ومما يعزز ذلك قوله تعالى: ( وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ) (الذاريات 41) فحيث قصد العذاب بها جاء وصفها مذكرا ؛ مبالغة في وصفه .

أما الآية الأخرى فلم تكن الريح المسخرة لسليمان ٧ ريح عذاب، بل هي ريح وصفها تعالى بأنها: ( تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ) (الأنبياء 81) فلم يكن ما يدعو إلى تذكير هذا الوصف مثلما كان الأمر هناك (79) .

أما الضمير وما يعود عليه موضعا فلزم التطابق فيه تذكيرا وتأنيثا؛ لأن الضمير بمثابة إعادة ذكر الشيء نفسه مرة أخرى، فإذا ما وقع خلافا لأصله في هذا الباب، كأن يكون مذكرا ومرجه مؤنثا، فإنما هو لغرض مقصود ومعنى مراد، وذلك نحو قوله تعالى: ( وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ) (النحل 66) فبينما كان لفظ الأنعام مؤنثا، عاد الضمير عليه مذكرا، في حين جاء الاستعمال على سبيل التطابق في آية أخرى، هي قوله - تعالى - ( وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ) (المؤمنون 21) ، فالتطابق هنا حاصل بين الضمير وما يعود عليه ، وقد وجه المفسرون ذلك ولاسيما ما جاء في الآية الأولى، اعتمادا على أحكام النحاة، فالزمخشري وجه ذلك الاختلاف إلى أن لفظ ( الأنعام ) في الآية الأولى قد وافق معاملة المفرد الممنوع من الصرف الذي على وزن ( أفعال )، ولذلك أفرد الضمير مع تذكيره، بخلاف ورود اللفظ

نفسه في الآية الأخرى، فإن معناه الجمع ، ولذلك ورد الضمير العائد عليه مؤنثا، وهذا التوجيه معتمد على ما ذكره سيبويه ( الأنعام ) في باب ما لا ينصرف في الأسماء المفردة الواردة على ( أفعال ) كقولهم: ( ثوب أكياش )، ولذلك رجع الضمير إليه مفردا، وأما ( في بطونها ) في سورة المؤمنين؛ فلأن معناه الجمع، وقد جوز الزمخشري أيضا في ( الأنعام ) : أن يكون تكسير ( نعم ) ك ( أجمال ) في ( جبل )<sup>(80)</sup> .

وهناك وجوه أخرى، اعتمد فيها المفسرون أحيانا على ما ذكره النحاة أيضا ومنها: « أن لفظ ( الأنعام ) لفظ مفرد وضع لإفادة جمع، ك ( الرهط، والقوم، والبقر والنعم)، فهو بحسب اللفظ لفظ مفرد، فيكون ضميره الواحد، وهو التذكير، وبحسب المعنى جمع، فيكون ضميره ضمير الجمع، وهو التأنيث، فلهذا السبب قال هاهنا: ( فِي بُطُونِهِمْ ) ، وقال في سورة المؤمنين ( فِي بُطُونِهِمْ ) »<sup>(81)</sup> .

قوله : ( فِي بُطُونِهِمْ ) أي في بطون ما ذكرنا، وقد استدلوا على ذلك الشيء<sup>(82)</sup> بنظائر له من القرآن، مثل قوله تعالى: ( كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ، فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ) (عبس 11،12) أي ذكر هذا الشيء . أو يكون التقدير (في بُطُونِهِمْ) فيه إضمار، والتقدير: (نسقيكم مما في بطونه اللين) ، إذ ليس المراد كلها ذات لين<sup>(83)</sup> .

القاعدة نحوية هي أن ( التذكير ) دليل القلة و ( التأنيث ) دليل الكثرة، فقالوا : « وسبب ذلك أن الكلام في سورة ( النحل ) على إسقاء اللين من بطون الأنعام، واللين لا يخرج من جميع الأنعام، بل يخرج من قسم الإناث ، وأما في سورة ( المؤمنون ) فالكلام على منافع الأنعام من لين وغيره، فقد قال بعد قوله: (نسقيكم مما في بطونها ) ( ولكم فيها منافع كثيرة ومنها تأكلون ) وهذه المنافع تعم جميع الأنعام ذكورها وإناثها صغارها وكبارها، فجاء بـ ( ضمير القلة )، وهو ضمير الذكور للأنعام التي يستخلص منها اللبن، وهي أقل من عموم الأنعام، وجاء بـ ( ضمير الكثرة )، وهو ( ضمير الإناث ) لعموم الأنعام، فلما كانت الأنعام في الآية الثانية أكثر جاء بـ (الضمير) الدال على الكثرة »<sup>(84)</sup> .

وهو أن وقوع الضمير مخالفا لمرجه في الآية الأولى فيه تنبيه الذهن والنظر على ما ذكر بعده من أمر هو غاية في العلم والإعجاز، وذلك يتمثل في ( إخراج اللبن من بين فرث ودم خالصا سائعا للشاربين ) أي يخلق الله اللبن وسيطا بين الفرث والدم يكتنفانه وبينهما برزخ من قدرة الله لا يبغي أحدهما عليه بلون ولا طعم ولا رائحة، بل هو خالص من ذلك كله «<sup>(85)</sup> فوقع الضمير إذن على خلاف أصله كان تأكيد هذا الأمر وتنبيه

الذهن عليه؛ وذلك لما في تغيير الضمير من تشويق وتنبيه يستدعي إعمال الفكر وتهيئته لما يلقى عقبه من كلام .

### نتائج البحث :

- 1- التذكير والتأنيث من أهم الظواهر المؤثرة في النظام الدلالي للغة العربية ، وهذا يظهر جلياً من خلال اهتمام العلماء الأوائل بالتأليف في هذا الجانب من خلال عديد المؤلفات التي تحمل عنوان ( المذكر والمؤنث ) .
- 2- الأصل في التذكير والتأنيث أنهما خاصان للأسماء ، أما الأفعال فتلحقها علامة التأنيث أمانةً لتأنيث فاعله ، كما تلحق علامة التأنيث الحرف جوازاً ، وذلك في حروف محددة (رب ، لا ، ثم ) .
- 3- التذكير هو الأصل ، والتأنيث فرعه ، وهذا لأن التذكير معنى عام في جميع الأسماء ، ألا ترى أن الاسم يضم كل ما يسمى به من المذكر والمؤنث .
- 4- المؤنث منه ما يدرك بالقياس ، وما يدرك بالسمع ، فيدرك بالقياس الذي في آخره علامة من علامات التأنيث ، نحو : التاء المفتوح ما قبلها التي تبدل هاء في الوقف ، وكذلك ألف التأنيث المقصورة وألف التأنيث الممدودة .
- أما يدرك بالسمع فهو كثير يشق حصره وعده ، ويمكن علمه من المعاجم وكتيب اللغة فهي مظانه .
- 5- يغلب المذكر على المؤنث عند اجتماعهما ، وقد يغلب المؤنث على المذكر في التاريخ ، من ذلك قولنا : لثلاث خلون ، ولأربع بقين ، ولأربعة عشر ليلة خلت ، وسبب ذلك أن الشهر قد يسمى بذلك لشهرته بالهلال والهلال ظهوره غالباً ليلاً ، ولهذا كان التاريخ بالأيام فسقطت ليلة من الشهر وهي الليلة الأولى منه .
- 6- يجري التأنيث في لسان العرب للدلالة على المبالغة وهو من طرائقها ، نحو : فلان راوية ، أو علامة ، أو نسابة ، فترد الهاء في هذه الألفاظ وأشباهاها للدلالة على المبالغة .
- 7- قد يدور المعنى بين الحقيقة والمجاز في تعابير كثيرة تجري على ألسنة الفصحاء عن طريق اللفظ تذكيراً وتأنيثاً، كقولهم ، هذه كتابي ، أي : هذه صحيفتي ، وهذا يؤكد الترابط الشديد بين الألفاظ ودلالاتها البلاغية في باب التذكير والتأنيث .

- (1) الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 3 1988 م، مكتبة الخانجي القاهرة 212:3، 263:1، 22:1، المقتضب، المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، 1388هـ، ط القاهرة، 2:212 .
- (2) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طارق الجاني 1978م بغداد، 40، الأشباه والنظائر جلال الدين السيوطي، قدم له د. فائز ترحيني ط 1404هـ، دار الكتاب العربي بيروت لبنان 1: 31.
- (3) المذكر والمؤنث للفرء، المذكر والمؤنث المبرد، والمؤنث المذكر للأنباري.
- (4) المذكر والمؤنث الأنباري، 87.
- (5) الكتاب 1: 22.
- (6) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 3: 247، سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق احمد فريد أحمد، وقدم له فتحي عبد الرحمن حجازي، المكتبة التوفيقية، 1: 209.
- (7) الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1: 100، المذكر والمؤنث للمبرد: 100.
- (8) الخصائص 2: 201، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق بركات يوسف هبود، ط 1999، دار الأرقم بيروت - لبنان، ص 199، الجمل في النحو للزجاج 1: 285.
- (9) الأشباه والنظائر، 1: 116 .
- (10) الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق علي توفيق أحمد، ط 1408هـ، 1988م، مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل إربد الأردن. 290 .
- (11) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهرى، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني وعلي أحمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف، 2: 149.
- (12) التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتصحيح: أحمد شوقي الأمين وأحمد حبيب قصير، المطبعة العلمية ومطبعة النعمان، النجف 1957 - 1965م، 8: 396.
- (13) معاني القرآن وإعرابه، إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي 2004م، دار الحديث القاهرة . 4: 259.
- (14) التبيان 1: 195.
- (15) معاني القرآن الاخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق د. فائز فارس، ط2، 2: 517.
- (16) مجاز القرآن: أبو عبيد معمر ابن المثنى التيمي (ت210هـ)، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، دار الفكر، الطبعة الثانية 1970م، 2: 277، البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات للأنباري، تحقيق طه ومصطفى السقا، 1969م دار الكتاب العربي، 1: 383، التبيان في إعراب القرآن أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي ط2، 1407 هـ، 1987، دار الحيل بيروت لبنان، ص 274، التبيان في تفسير غريب القرآن إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت982هـ) - الطبعة الرابعة - دار إحياء التراث العربي - بيروت 1414 هـ / 1994م. 437.
- (17) الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري (ت بعد 395هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى 1973: 79.

- (18) معاني الأبنية في العربية: الدكتور فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الأولى 1401 هـ 1981م . 2 : 119، التبيان 6 : 493، معاني القرآن للفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ—)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972م . 2 : 167.
- (19) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث أبي بكر الأنباري :46.
- (20) البيت ديوانه 28.
- (21) معاني القرآن للفراء، 2 : 126.
- (22) التبيان في تفسير القرآن للطوسي 6 : ص493، معاني القرآن وإعرابه 3 : 247.
- (23) حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان تحقيق محمود بن الجميل ط1 2002م مكتبة الصفا القاهرة ، 2 : 312.
- (24) الكتاب 4 : 44، المفصل 339، شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش قدم له د. اميل بديع يعقوب ط. 1422هـ، 2001م. دار الكتب العلمية بيروت لبنان 6 : 110، شرح الكافية ، رضي الدين الاستربادي ،تحقيق يوسف حسن عمر منشورات جامعة بنغازي ليبيا، 1 : 188
- (25) التبيان 1 : 298.
- (26) الكتاب 3 : 595، الخصائص 2 : 201، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد الأشموني قدم له حسن حمد ط:1998م دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1 : 97.
- (27) المقتضب 3 : 383، شرح المفصل 3 : 360.
- (28) المقتضب 2 : 146، همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي ، عني بتصحيحه : السيد محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة بيروت، 2 : 171، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل محمد بن مصطفى بن حسن الخضري ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية: 1 : 162، شرح الأشموني 401: 1
- (29) شرح الكافية 2 : 598، شرح الأشموني 1 : 401، إرتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان الأندلسي، تحقيق د.مصطفى أحمد النحاس ط1، 1984 . 1 : 280.
- (30) الارتشاف 3 : 4.
- (31) شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (905هـ) ، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة الاستقامة، مصر ، الطبعة الأولى 1954م، 1 : 280.
- (32) حاشية الخضري 1 : 164.
- (33) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1387هـ 1967م، ص75، حاشية الخضري 1 : 164. شرح ابن عقيل 1 : 164.
- (34) الارتشاف 3 : 4، أوضح المسالك 1 : 359. الأشموني 1 : 40، شرح التصريح 1 : 281.
- (35) الكتاب 1 : 235، المقتضب 2 : 136، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 1 : 148، 87.
- (36) الكتاب 1 : 235.
- (37) الخصائص 2 : 411.
- (38) معاني النحو فاضل السامرائي ج 3ص54. معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم ، الموصل 198-1987م .
- (39) الخصائص 2 : 418.
- (40) الكتاب 2 : 146، المقتضب 2 : 146، الأصهار، ف. النحه أنه بك محمد بن سماء بن الساج

- (42) المقتضب 2 : 148 .
- (43) المفصل 3 : 359 .
- (44) النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط 1987م، نشر معهد المخطوطات العربية الكويت، 1 : 154 .
- (45) الأصول في النحو 1 : 173 .
- (46) المفصل 1 : 198 .
- (47) التوطئة 162، شرح ابن عقيل 2 : 92 .
- (48) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ابن الانصاري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط6، 1986 دار الندوة بيروت لبنان، 1 : 356 .
- (49) التسهيل 117 .
- (50) شرح المفصل 3 : 363 .
- (51) أسرار البيان في التعبير القرآني ، فاضل صالح السامرائي أستاذ النحو في جامعة الشارقة ، دار الكتب، الموصل 1988م، 159 ، 160 .
- (52) معاني القرآن للاخفش 1 : 90 .
- (53) الأصول في النحو 1 : 173، الخصائص، 2 : 597 .
- (54) الأصول في النحو 1 : 173، الخصائص، 2 : 597 .
- (55) المفصل: 198 ، شرح الكافية: 2 : 597 .
- (56) المقتضب 2 : 146، الأصول، 1 : 173 .
- (57) إعراب القرآن، 2 : 787 .
- (58) أسرار البيان في التعبير القرآني : 13 .
- (59) أسرار البيان في التعبير القرآني : 15 .
- (60) أسرار البيان في التعبير القرآني : 15 .
- (61) أسرار البيان في التعبير القرآني :
- (62) الكتاب 1 : 235، المقتضب 2 : ص146، معاني للفراء 1 : 433 .
- (63) حاشية الصبان 4 : 78 .
- (64) البرهان في علوم القرآن مبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، علق عليه مصطفى عبد القادر عطا ط 1988م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 3 : 422 .
- (65) أسرار البيان: 11 .
- (66) الخصائص، 2 : 417 .
- (67) الكتاب، 1 : 52 .
- (68) معاني القرآن للفراء أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ط 1980 عالم الكتب بيروت، 2 : 37 .
- (69) الكتاب، 1 : 52 .
- (70) الكتاب، 2 : 47 .
- (71) معاني القرآن وإعرابه، 2 : 243 .
- (72) المفصل ، 5 : 100 .
- (73) الكتاب، 2 : 91 .
- (74) معاني القرآن وإعرابه، 2 : 344 ، 345 .
- (75) التفسير الكلب أه مفاتيح الغيب - فخر الدين محمد بن عبد التميمي النكتة الإلهية

- (77) المقتضب 2 ص173، البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، الطبعة الثانية 1978م، 7: 23.
- (78) إصلاح المنطق: ابن السكيت (ت244هـ) — شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون - دار المعارف - مصر 1949 م . 593.
- (79) أسرار البيان في التعبير القرآني: 18.
- (80) الكشف 2: 436، 2: 416.
- (81) التفسير الكبير 20: 69.
- (82) المقتضب، 2: 50، البرهان في متشابه القرآن 4: 2، 23: 35.
- (83) أسرار البيان: 159.
- (84) الكشف، 2: 416.
- (85) أسرار البيان: 11.